



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة The Jordanian National Commission for Women

دليل المنظمات والجهات الشريكة المعنية بالعنف ضد المرأة الشركاء في شبكة شمعها الأردن

صندوق المرأة
وراء كل امرأة طموحة



الجمعية الأردنية
للأخصائيين الاجتماعيين



الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
The Jordanian Hashemite Fund for Human Development

LEGAL AID
العون القانوني



تضامن
جمعية معهد تضامن النساء الأردني



ميزان
مجموعة القانونيين من أجل حقوق الإنسان
Law Group for Human Rights



جمعية الأسر التنموية الخيرية
FAMILIES DEVELOPMENT ASSOCIATION



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS



مركز العدل
JUSTICE CENTER FOR LEGAL AID



دليل المنظمات والجهات الشريكة
المعنية بالعنف ضد المرأة

الطبعة الأولى

٢٠١٢

تابعت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منذ تأسيسها عام ١٩٩٢ موضوع الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية وسعت إلى تطوير التشريعات والإجراءات وشجعت إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالعنف ضد المرأة ، كما شجعت توفير الخدمات المختلفة لضحايا العنف أو الناجيات منه و المهددات به ، وتتابع الإنجازات الوطنية في هذا المجال على مستوى الوعي بالقضية وإعطائها مكانتها ضمن أولويات العمل الاجتماعي الرسمي والأهلي وضمن اهتمامات الرأي العام ، كنتيجة لتنفيذ العديد من الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة بصورة وأشكاله المختلفة وكنتيجة لدور الإعلام في تبني هذه القضية ، وعلى المستوى المؤسسي حيث تم إنشاء خدمات الإرشاد ومنها مراكز الإرشاد والخدمات القانونية والاجتماعية ، وخطوط الإرشاد الهاتفي ودور الإيواء ، كما تم إنشاء دائرة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام وبدأت عدة وزارات ومنها بشكل خاص وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل بتخصيص برامج معنية بالمرأة من مهامها تلقي الشكاوي المتعلقة بالعنف ومتابعتها كما تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لشؤون الأسرة والفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف إضافة إلى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني المتخصصة ، وغيرها من البنى والخدمات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية المتخصصة ، ونفذت عشرات الدورات التدريبية والبرامج الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات والأفراد في هذا المجال ، وتم تعديل العديد من التشريعات ومنها قانون العقوبات وقانون العمل وأقر مجلس الوزراء نظام دور الإيواء وتم بموجبه إنشاء دار الوفاق الأسري، وصدر قانون الحماية من العنف الأسري رقم ٦ لعام ٢٠٠٨ ، وقانون منع الاتجار بالبشر رقم ٩ لعام ٢٠٠٩ وغيرها من التشريعات ذات الأثر الإيجابي في معالجة ومعاينة والحد من العنف ضد النساء والفتيات ، وتتالت المبادرات والإستراتيجيات ذات الصلة ومنها الإستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٥ والتي تتضمن محور التمكين الاجتماعي وفي القلب منه وقاية وحماية النساء والفتيات من العنف ، وإستراتيجية شبكة مناهضة العنف ضد المرأة « شمعة » في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وغيرها من الإستراتيجيات الوطنية التي تتضمن أهدافاً تتعلق بموضوع العنف ضد النساء والفتيات .

ولكن وعلى الرغم من هذه التطورات والإنجازات ما زالت الحماية القانونية والخدمات قاصرة عن الوصول إلى كل النساء والفتيات المحتاجات للإنصاف ولضمان حقهن في الوصول إلى العدالة أو المحتاجات للدعم النفسي والاجتماعي والخدمات المؤسسية اللازمة للتعامل مع مختلف

أشكال العنف ضد المرأة ، كما أن معظم النساء والفتيات بل والرجال أيضاً لا يعلمون بوجود هذه الخدمات ولا بكيفية الوصول إليها ولا بإجراءاتها ، إضافة إلى أن تعدد جهات تقديم الخدمة وتفاوت مستوى الخدمة لا بين المؤسسات فقط ولكن بين القائمين على تقديمها في المؤسسة الواحدة أيضاً ، وغياب أو ضعف التنسيق بينها أسهم في إحجام النساء عن مراجعة هذه الجهات أو الاستفادة من خدماتها بصورة متكاملة تؤدي إلى حماية حقيقية ناجعة وخدمات ذات جودة عالية .

لقد تم تأسيس شبكة مناهضة العنف ضد المرأة « شمعة » ومكتب شكاوي المرأة بمبادرة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة استجابة لهذه الاحتياجات وسعيًا إلى سد الثغرات وتطوير الخدمات وبناء القدرات ، ولتوفير الدعم الفني للجهات المعنية والتعريف بأدوار ومهام الجهات المختلفة تحقيقاً لأهداف الشبكة التي تم التوافق عليها بين أعضائها ومنها حوسبة نظام التوثيق والإحالة وإتاحته لجميع الأعضاء ، تمهيداً لإنشاء السجل الوطني لحالات العنف ضد النساء والفتيات ، وتعزيز النهج التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات للتعامل مع حالات العنف ، وبناء قدرات الأخصائيين في المجالات المختلفة ذات الصلة وتعزيز أخلاقيات العملية الإرشادية من خلال وضع وإقرار الميثاق الأخلاقي ، وتطوير الخدمات وتحسين الأداء وغيرها من الأهداف ، ويأتي نشر هذا الدليل في سياق إتاحة المعلومات اللازمة حول الجهات التي تنهض بمسؤوليات وخدمات ذات صلة بموضوع العنف ضد النساء والفتيات ، تسهيلاً على الشركاء وعلى المسترشدات أو المحتاجات لهذه الخدمات .

إن هذا الدليل هو الطبعة الأولى، وسيقوم مكتب شكاوي المرأة بإصدار نسخة محدثة سنوياً منه ، كما سيكون متاحاً على موقع اللجنة على الإنترنت ، وسنزود به كل الشركاء والجهات المعنية في العاصمة والمحافظات وفي سفاراتنا في الخارج ، ونأمل من كل جهة مذكورة في الدليل أن تزود اللجنة بأية بيانات جديدة لتحديثه ، أما الجهات التي لم يذكرها الدليل فنرجو أن تزود المكتب ببياناتها ليم إدراجها في النسخة التالية .

أسمى خضر

الأمينة العامة

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
٤	المقدمة
٨	الجهات الرسمية
٩	وزارة الداخلية
١٠	وزارة العمل
١١	وزارة التربية والتعليم
١٢	ادارة حماية الأسرة
١٣	ديوان الخدمة المدنية
١٤	دائرة الأحوال المدنية والجوازات
١٥	المركز الوطني للطب الشرعي
١٦	صندوق المعونة الوطنية
١٧	هيئة مكافحة الفساد
١٨	مركز دراسات المرأة
١٩	ديوان المظالم
٢٠	منظمات المجتمع المدني
٢١	الاتحاد النسائي الأردني العام
٢٢	الجمعية الأردنية للأخصائيين الاجتماعيين
٢٣	الشبكة القانونية للنساء العربيات
٢٤	الجمعية الشركسية الخيرية
٢٥	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
٢٦	مؤسسة العون القانوني
٢٧	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٢٨	المركز الوطني لحقوق الانسان
٢٩	جمعية أبناء الأردن للتنمية ومناهضة العنف المجتمعي

المحتوى	رقم الصفحة
جمعية الأسر التنموية الخيرية	٣٠
جمعية التمكين للنساء الجامعيات	٣١
جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية	٣٢
جمعية فتيات البادية للتنمية والتدريب الخيرية	٣٣
جمعية معهد تضامن النساء الأردني	٣٤
صندوق المرأة	٣٧
ملتقى سيدات الأعمال والمهن	٣٨
ميزان للقانون	٣٩
مركز العدل للمساعدة القانونية	٤١

الجهات الرسمية



وزارة الداخلية

وزارة الداخلية

تزامن تأسيس وزارة الداخلية مع تشكيل أول حكومة مركزية في إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م وارتبط اسمها على مدار العقود الماضية بعملية بناء مؤسسات الدولة الأردنية الحديثة، ومهمة حفظ الأمن والنظام العام وتوفير الخدمة المثلى للمواطنين في الحضر والريف والبادية. وواكبت وزارة الداخلية كغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى التطور الذي شهده البلاد اجتماعياً واقتصادياً، وتفاعلت فيها الطاقات الإبداعية الإدارية والقانونية الأردنية وصولاً للشكل الأفضل للدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الأفراد والجماعات. واكتسبت وزارة الداخلية تسميتها في عام ١٩٣١م، وباشرت مهامها المتشعبة والواسعة بالإضافة إلى المهمة الأساسية وهي الحفاظ على الأمن والنظام العام وحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وتوفير الخدمات.

من مهمات وزارة الداخلية

- منح الجنسية وجوازات السفر.
- منح التأشيرات وأذونات الإقامة.
- إصدار تراخيص المجلات العامة وتراخيص مراكز تدريب السواق.
- مراقبة سلوك الأحداث.
- تنمية المحافظات.
- تقديم الخدمات للمواطنين عن طريق الوحدات الإدارية (المحافظات، الألوية، الأفضية).
- تسهيل اقدم المجموعات السياحية وتشجيع الاستثمار.
- ترخيص الأحزاب السياسية.
- متابعة قضايا السلامة العامة والبيئة.
- تنظيم عملية الانتخاب النيابية.

وتتولى الوزارة والأجهزة الأمنية والوحدات الإدارية التابعة لها الكثير من المهام والواجبات بواسطة العمل بموجب تشريعات تتعلق بالأمن العام والدفاع المدني والأراضي والعقارات والبلديات والغرف التجارية والصناعية وإدارة أملاك الدولة وتحصيل الأموال العامة، والزراعة والمياه والتربية والتعليم والشباب والصحة العامة والمفرقعات والطرق والجيش الشعبي ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.moi.gov.jo>

رقم الهاتف: +٩٦٢٥٦٩١١٤١



مزاولة العمل

وزارة العمل

أنشئت وزارة العمل كوزارة مستقلة في عام ١٩٧٦ بموجب نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦، متولبة مسؤولية تحقيق الأهداف العامة لشؤون العمل والعمال في المملكة لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وبما أن أهداف الوزارة تنظيم قطاع العمل وتحديث تشريعاته لتلبي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار يحفظ حقوق أطراف الإنتاج ويساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية و المساهمة في تطوير القوى العاملة من خلال مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني، للمشاركة في مشاريع تنمية الموارد البشرية وتطوير القوى العاملة وتطبيق قانون العمل وتشغيل الأردنيين وإعادة تنظيم وهيكله الوزارة لتمكينها من تحقيق أهدافها بفعالية وبناء قاعدة بيانات سوق العمل كما توفر الوزارة نظام التشغيل الوطني الإلكتروني يساهم في رفع نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية وتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص وتعزيز الشراكة والتعاون الاقليمي والدولي، بالإضافة إلى وجود مديرية التفتيش والتي تنظر بشكاوى العمل وتتأكد من التزام قطاع العمل بقانون العمل ومعايير العمل المحلية والدولية التي يلتزم بها الأردن كما أن مديرية عمل المرأة في وزارة العمل تتلقى الشكاوى الخاصة بالعمل وتعمل على تمكين المرأة الاردنية اقتصاديا من خلال مشاريعها المختلفة وهي تهتم أيضا بتطوير السياسات الداعمة للمرأة في سوق العمل والتي تنعكس على زيادة مشاركتها في سوق العمل واستثمار قدراتها لخدمة وطنها.

عناوين الاتصال

العنوان البريدي: ص.ب : ٨١٦٠ عمان ١١١٢١ الأردن

الموقع الإلكتروني: www.mol.gov.jo البريد الإلكتروني: Info@mol.gov.jo

رقم الهاتف: ٩٦٢ ٦ ٥٨٠٢٦٦٦ رقم الفاكس: ٩٦٢ ٦ ٥٨٥٥٠٧٢



وزارة التربية والتعليم

انطلاقاً من فلسفة وزارة التربية والتعليم وأهدافها المنبثقة من الدستور الأردني ومبادئ الثورة العربية الكبرى ومن القيم والأخلاق الدينية الرامية إلى مساعدة الطالب في تنمية شخصيته من كل جوانبها وأبعادها عبر مراحلها النمائية والتعليمية المختلفة وإلى تحقيق تكيفه الاجتماعي والوصول به إلى مستوى مناسب من الصحة النفسية فإن الوزارة تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات التربوية والتعليمية والإرشادية من خلال أجهزتها الإدارية والفنية وكوادرها التعليمية ممثلة في المدرسة وتسعى بالتعاون مع المؤسسات التربوية والمجتمعية المعنية ومع الأسرة باعتبارها شريكاً في العملية التربوية والتعليمية لتوفير بيئات تعليمية آمنة لأبنائها الطلبة وللمعلمين في المدارس. ويتمثل دور الوزارة في الوقاية من العنف المدرسي والأسري من خلال ما يلي:

- توفير فرص الإبلاغ عن التعرض للإساءة والعنف بتفعيل الخط الساخن والشكاوى الخفية والموقع الإلكتروني في فسم حماية الأطفال والتعاون مع مؤسسة نهر الأردن عبر خط الدعم الأسري ١١٠ ومؤسسة انقاذ الطفل الأردنية.
- الاستجابة لحالات الإبلاغ من خلال التدخل عبر الآليات القانونية المتبعة بتشكيل لجان تحقق / تحقيق بالتعاون بين قسم الأطفال والإدارات المعنية في مركز الوزارة (الرقابة والتفتيش والشؤون القانونية) ومديريات التربية المعنية بالشكاوى (ضباط ارتباط قسم حماية الأطفال في المديريات) واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.
- رصد حالات العنف والإساءة ضد الطلبة في المدارس (الوارد منها للقسم أو المسجل في سجلات المدرسة) والعمل على وضع الخطط العلاجية والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأسباب بتنفيذ بنود الخطة الوطنية لحماية الأطفال بالتعاون بين المرشد التربوي في المدرسة وأعضاء لجنة حماية الأطفال فيها.
- تحويل الطلبة المعنفين أسرياً للجهات وفق الآليات المتبعة لذلك.
- تنفيذ برامج توعية وتثقيف حول العنف الأسري (مفهومه - أنواعه - آثاره السلبية - كيفية مواجهته - المؤسسات التي تقدم المساعدة للفتيات المعرضات للعنف والناجيات منه) بالتعاون مع منظمات محلية ودولية عاملة في المجال وموجهة لطالبات المرحلة الثانوية في عدد من المدارس.
- تضمين مفاهيم حماية الطفل من الإساءة في مناهج الصفوف الثلاثة الأولى وادماج مفاهيم حماية الطفل من الإساءة في الإطار العام والنتائج العامة والخاصة لمناهج رياض الأطفال.
- متابعة خطط وزارة التربية والتعليم من حيث التزامها بإدماج النوع الاجتماعي في الاهداف والنتائج العامة ورفع مستوى الوعي بذلك من خلال قسم النوع الاجتماعي. كما تقوم الوزارة بتنفيذ عدد من الاجراءات للتعامل مع الأطفال الذين تعرضوا للعنف الأسري .

عناوين الاتصال:

هاتف: ٥٦٠٧١٨١ قسم حماية الأطفال / فرعي: ٤٣٨ الخط الساخن: ٠٨٠٠٢٢٧٧٥، ٠٨١٠٠٦٥٦٨



ادارة حماية الأسرة

تعتبر مشكلة العنف الأسري واحدة من أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه مختلف دول العالم ولقد أصبحت هذه المشكلة تحظى بكثير من الاهتمام في عالمنا المعاصر لارتباطها بأساس المجتمع وهو الأسرة ولما كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات المتقدمة وعليها يعتمد دوام هذه المجتمعات فقد كان لا بد من بذل الجهود للحفاظ على هذه اللبنة وحمايتها من أية آفات اجتماعية قد تواجهها.

ونظرا للأهمية التي اولتها القيادة الهاشمية لدور المرأة والطفل في المجتمع ولتفعيل الدور الانساني والاجتماعي لجهاز الأمن العام في متابعة ومعالجة قضايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية إضافة إلى ضرورة تغيير أساليب التحقيق والمقابلات مع ضحايا العنف الأسري وتحفيزهم للتقدم بالشكوى إلى الأجهزة الأمنية، فقد بادرت مديرية الأمن العام في عام ١٩٩٧ لاستحداث هذه الإدارة كإدارة متخصصة في هذا المجال وهي اول ادارة متخصصة في الشرق الاوسط لمعالجة قضايا الاسرة ولتشكل هذه الادارة نموذجا اردنيا متميزا في العمل التشاركي ما بين مديرية الامن العام وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال ترسيخا لنهج (الشرطة المجتمعية) وبما يحقق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب)

الاختصاص النوعي لإدارة حماية الأسرة:

١. قضايا الإيذاء الجسدي والإهمال التي تقع على الأطفال متى كان الفاعل من داخل الأسرة (والطفل هو أي شخص دون سن الثامنة عشر من العمر) وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإدارة تتعامل مع حالات الإيذاء الجسدي الواقعة على الاطفال وذلك عندما يتحول تأديب الأطفال الى تعذيب واساءة.
٢. قضايا الايذاء الجسدي الواقع على الاناث البالغات متى كان الفاعل من داخل الاسرة.
٣. قضايا الاعتداءات الجنسية او الشروع بها الواقعة على الذكور والاناث بغض النظر عن عمر او جنس الضحية وسواء كان الفاعل من داخل الاسرة او من خارجها ويقصد بالاعتداء انعدام الرضا لدى الضحية او متى كان لا يؤخذ به كما في حالات الضحايا ممن هم دون سن ١٨ سنة او اذا كانت الضحية تعاني من عجز نفسي او جسدي او عقلي .

مبادئ العمل لدى ادارة حماية الاسرة :

لا بد من التنويه ان من اهم مبادئ العمل في الادارة هو مراعاة مبدأ السرية في العمل ومراعاة خصوصية وحساسية الحالات التي ترد للإدارة وضرورة العمل بروح الفريق الواحد بهدف الارتقاء دوما بمستوى الاداء وتقديم اكبر دعم ممكن لضحايا العنف الاسري والاعتداءات الجنسية.

عناوين الاتصال:

ص.ب ٩٣٥ عمان - الأردن

الهاتف: ٥٨١٥٨٢٦ ٥٨١٥٨٤٦ ٥٨١٨٧٣٨ فاكس: ٥٨١٥٦٧٠ الهاتف المجاني: ٩١١

البريد الإلكتروني: Familyp.dept@psd.gov.jo Familypd@accessme.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.familyprotection.psd.gov.jo



ديوان الخدمة المدنية

حفظت الدولة الأردنية حق المواطنين في تولي كافة المناصب حيث نصت المادة ٢٢ من الدستور الأردني أن لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعنية بالقوانين والأنظمة. وحرصت الدولة الأردنية على المساواة بين الجنسين في العمل حيث كفلت حماية حقوق الجنسين وتكافؤ الفرص في العمل بينهما حيث جاء في الدستور (تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين). واعتبرت الدولة توفير العمل للمواطنين واحداً من واجباتها: العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به. ومن هنا جاء إنشاء ديوان الخدمة المدنية بعد صدور قانون ديوان الموظفين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ استجابة للتطورات والمستجدات التي واكبت التطور الكبير الذي شهده جهاز الادارة العامة في الفترة التي اعقبت اعلان المملكة الأردنية الهاشمية وتوحيد الضفتين عام ١٩٥٠ وصدور الدستور الحالي في عام ١٩٥٢ وما رافق ذلك من توسع أفقي وعمودي في إعداد الأجهزة الحكومية المعنية بتقديم مختلف انواع الخدمات للمواطنين. واستمراراً لهذه الجهود قام الديوان خلال عام ٢٠٠٦ بإعداد مشروع نظام الخدمة المدنية الجديد بالتعاون والتشارك ما بين الديوان ووزارة تطوير القطاع العام بالاستناد إلى المشروع الذي أعده الديوان عام ٢٠٠٤ حيث بوشر العمل بالنظام بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١.

عناوين الاتصال

مكتب خدمة الجمهور

الهاتف: ٥٦٠٤١٨١ الفاكس: ٥٦٨٨٢٩٣

الموقع الإلكتروني: www.csb.gov.jo



دائرة الأحوال المدنية والجوازات

تقدم دائرة الأحوال المدنية والجوازات خدماتها للمواطنين من خلال ٨٠ مكتب و١٤ مديرية و٨ ادارات إضافة لتقديم خدماتها للمواطنين من خلال ٥٣ سفارة أردنية في الخارج. وتضطلع الدائرة بالمهام والواجبات التالية:

١. تسجيل البيانات الخاصة بالأسر الأردنية وإصدار دفتر العائلة لكل أسرة وإنشاء رقمٍ وطني لكل مواطنٍ أردني.
٢. تسجيل وتخزين الوقعات الحيوية للمواطنين أينما حدثت (ولادة، وفاة، زواج، طلاق) وإصدار الشهادات الخاصة بها.
٣. تسجيل وتخزين الوقعات الحيوية للأجانب إذا حدثت داخل المملكة وإصدار الشهادات الخاصة بها.
٤. إصدار وتسجيل جواز السفر العادي.
٥. إصدار جوازات السفر المؤقتة لأبناء الضفة الغربية.
٦. إصدار جوازات السفر المؤقتة لأبناء قطاع غزة المقيمين على أرض المملكة.
٧. إصدار بطاقة الإقامة المؤقتة لأبناء قطاع غزة المقيمين على أرض المملكة.
٨. إصدار البطاقات الشخصية للمواطنين.
٩. تسجيل الناخبين وإعداد الجداول الانتخابية وتثبيت اسم الدائرة الانتخابية على البطاقة الشخصية.
١٠. إعداد نماذج الطلبات والوثائق والسجلات والبرامج الحاسوبية الخاصة بأعمال الدائرة.

عناوين الاتصال

هاتف الدائرة رقم : ٥٦٣٦٦٦٦

هاتف الديوان رقم : ٥٦٣٣٥٣٣

فاكس رقم : ٥٦٣٦٦٥٦-٥٦٣٦٦٥٧

موقع الدائرة الالكتروني: www.cspd.gov.jo

البريد الدائرة الالكتروني: cspd@cspd.gov.jo , Info_cspd@nic.net.jo

البريد الالكتروني الخاص بالسفارات: EMBASSIES@CSPD.GOV.JO

مركز الدائرة (مبنى الادارة): عمان- طارق-دوار المشاغل - بجانب مشاغل الأمن العام



المركز الوطني للطب الشرعي

مهام المركز الوطني للطب الشرعي

- الاشراف المباشر على جميع خدمات الطب الشرعي والعلوم الجنائية المقدمة بما يواكب مستجدات العلم الحديث وبما يلي احتياجات القضاء والنيابة وأجهزة التحقيق كافية.
- مراعاة الاحتياجات الانسانية لذوي المتوفين والضحايا والعمل على تقديم الدعم المناسب.
- العمل على حوسبة المعلومات الخاصة بضحايا العنف ورصد الاصابات مما يؤدي إلى تحليلها والعمل على تقليل اثارها السلبية على المصابين والافراد ووضع الخطط التي من شأنها ان تؤدي الى اقصى درجات الاستفادة من الموارد المتوفرة لتقديم الرعاية الصحية.
- الاشراف على أعمال الدور الصحي وتعزيزها في موضوع حماية الأسرة من العنف من جميع النواحي الوقائية والتدخل والمتابعة بما في ذلك تعزيز النهج التشاركي بين جميع الجهات ذات العلاقة مع مراعاة أن تكون الأولوية الفضلى لمصلحة ضحايا العنف الأسري وخاصة الطفل والمرأة في جميع مراحل تقديم الخدمات الصحية لهؤلاء الضحايا.
- تعزيز دور الخدمات الصحية في موضوع حقوق الإنسان وحمايته من العنف بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل حسب متطلبات القانون ومتابعة العمل مع الجهات المعنية بالأهداف.
- العمل على تفعيل عمل اللجان الخاصة بالأخلاقيات الطبية وتشجيع نقل وزراعة الأعضاء مما يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية ملموسة على الأداء الطبي بما يعود بالفائدة على صحة المريض من النواحي العملية والعلمية في الإطار الاخلاقي.
- متابعة تطوير التشريعات الخاصة بتطوير وتنظيم مهنة الطب ومنها العمل على اخراج مشروع قانون المسؤولية الطبية بما يراعي حقوق المريض والطبيب في آن واحد وكذلك تفعيل دور اللجان الخاصة ببحث أسباب الوفيات الناشئة عن التداخلات الطبية أو بسببها مما يؤدي إلى التقليل والحد منها.
- رسم السياسات واقتراح موازنة لأعمال الطب الشرعي وعلومه الجنائية مما يؤدي إلى تفعيل دوره نحو الانسان والأسرة والمجتمع.

عناوين الاتصال

موقع المديرية : مستشفى البشير- عمان هاتف: ٤٧٦٧٨٨٨ - ٤٧٨٥١٩١ فاكس: ٤٧٨٥١٩٢

البريد الالكتروني nifm.jordan@gmail.com

صندوق المعونة الوطنية

تم إنشاء الصندوق بموجب قانون صندوق المعونة الوطنية رقم (٣٦) لسنة (١٩٨٦)، ويرتبط الصندوق بالوزير ويتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ويعمل على تحقيق عدد من الأهداف منها حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية المتكررة أو الطارئة لهم أو لها، وتوفير فرص العمل أو الإنتاج للفرد أو الأسرة أو زيادتها، إضافة إلى التوصية إلى وزارة الصحة لصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين من المنتفعين من خدمات الصندوق. ومن أهداف ومهام الصندوق الواجب تفعيلها بشكل أكبر توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدى المؤسسات والجهات المختصة بذلك، وإجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

١- الاختصاصات الفنية في صندوق المعونة الوطنية:

- تحقيق الغايات والأهداف التي أنشأ الصندوق من أجله ومن أهمها:
- حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تنظيم إجراءات منح المعونات المالية المتكررة أو الطارئة وتقديمها لمستحقيها وفقاً للأسس المعتمدة.
- توفير فرص العمل أو الإنتاج للأفراد أو الأسر الفقيرة المنتفعة أو زيادة دخلها أو تطوير سبل إنتاجها، وذلك من خلال البرامج الخاصة بما في ذلك برامج التأهيل المهني والجسماني.
- توفير برامج التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق الراغبين في الاستفادة من هذه الفرص، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والجهات المختصة بذلك، ومتابعة تنفيذ تلك البرامج وتدريب المرشحين الراغبين وتقييم أثر التدريب على وضع الأسر المنتفعة.
- التوصية لوزارة الصحة لصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين من المنتفعين من خدمات الصندوق وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعمول به.
- إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

٢. الاشراف على تنفيذ السياسات والتعليمات المتعلقة بأنشطة وبرامج منح المعونات المالية التي يقرها الصندوق .

٣. أي صلاحيات أخرى يرى مجلس الوزراء تكليف الصندوق بها.

هذا وقد تم تعديل تعليمات منح المعونات في صندوق المعونة الوطنية اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ وقد تم الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على حقوق المرأة، حيث كانت في السابق المرأة المطلقة لا تستطيع إضافة أبناءها للانتفاع من المعونة وقد تم تعديل هذا البند، وقد تم أيضاً ربط الانتفاع من المعونة بتعرض الزوجة أو أي أحد من أفراد الأسرة لأي نوع من أنواع العنف الأسري.



هيئة مكافحة الفساد

هيئة مكافحة الفساد

هيئة كفؤة وفعالة في مجال مكافحة الفساد وتجفيف منابعه والوقاية منه تعزز مبادئ النزاهة بالمجتمع وترسيخ ثقة الناس بالمؤسسات الوطنية وتعمل على تطوير وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وكشف مواطنه ووضع آليات عمل واستراتيجيات فعالة قادرة على كشف الفساد. وتتضمن مهام الهيئة ما يلي:

- التحري عن الفساد المالي والاداري.
- تلقي الإخباريات والشكاوى.
- مباشرة التحقيق وجمع الأدلة والمعلومات للكشف عن أعمال الفساد.
- ملاحقة مرتكبي أفعال الفساد.
- حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة.
- المنع من السفر.
- كف اليد عن العمل ووقف الراتب والعلاوات وسائر الاستحقاقات المالية.
- التعاون مع الجهات المعنية في المملكة والمؤسسات الإقليمية والدولية لإنفاذ القانون.

عناوين الاتصال:

هاتف : ٠٦٥٥٠٣١٥٠ فاكس: ٠٦٥٥٤٠٣٩١

ص.ب ٥٠٠٠ الرمز البريدي ١١٩٥٣

infodewan@jacc.gov.jo www.jacc.gov.jo



مركز دراسات المرأة – الجامعة الأردنية

يعد مركز دراسات المرأة وحدة أساسية من وحدات الجامعة الأردنية يمنح درجة الماجستير في دراسات المرأة وتم تأسيس المركز عام ٢٠٠٦ بعد أن كان برنامجاً لدراسات المرأة تم إنشاؤه عام ١٩٩٨، ثم أصبح بعد ذلك قسماً لدراسات المرأة، ومن ثم مركزاً متخصصاً في شؤون المرأة وقضاياها على المستويين المحلي والإقليمي.

أهداف المركز :-

١. إجراء الأبحاث والدراسات العلمية التي تختص بشؤون المرأة وقضاياها.
٢. منح الدرجات الأكاديمية في دراسات المرأة.
٣. تقديم الاستشارات وتوفير برامج تدريبية للمؤسسات المعنية بشؤون المرأة.
٤. خدمة المجتمع في مجال المرأة وتنمية الوعي بقضاياها.
٥. عقد اتفاقيات التعاون والبحوث المشتركة في مجال الأبحاث، وتبادل المعلومات والخبرات مع المراكز والهيئات المماثلة داخل الأردن وخارجه.
٦. إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تتعلق بشؤون المرأة.
٧. بناء شبكة اتصالات مع المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال المرأة.
٨. عقد المؤتمرات المحلية والدولية والمشاركة فيها.

مهام المركز :-

١. تنفيذ رؤية الجامعة الأردنية في توفير كوادر متخصصة في دراسات المرأة للمساهمة في تطوير وتعزيز دور المرأة على كافة الصعد.
٢. تمكين طلبة ماجستير دراسات المرأة من التعامل مع مصادر البحث العلمي من خلال المسافات المطروحة والمتعلقة بالمرأة في المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والإعلامية والثقافية والتربوية.
٣. إكساب الطلبة المهارات البحثية المتعلقة بتقييم البحث والتحليل الإحصائي.
٤. تدريب الطلبة على القيام بالأبحاث والدراسات ذات الصلة بالمرأة ودورها في الحياة العامة.
٥. عقد دورات تدريبية دورية في المواضيع التي يتطلبها سوق العمل، والتي تساهم في تعزيز معرفة الطالب الخريج وتطوير مهاراته في (إدارة المشاريع، مهارات الاتصال، اللغات الأجنبية) على سبيل المثال.
٦. التواصل مع الطلبة بعقد لقاءات فصلية لتبادل الآراء والمقترحات.

عناوين الاتصال :

هاتف : ٥٣٥٥٠٠٠ - ٦ - ٠٠٩٦٢ فرعي : ٢٣٩٤٠ / ٢٣٩٤١
فاكس : ٥٣٠٠٤٣٧ - ٦ - ٠٠٩٦٢ داخلي : ٢٣٩٤٣
http://www.ju.edu.jo/Centers/wsc Email: wsc.admin@ju.edu.jo



ديوان المظالم

ديوان المظالم

مؤسسة وطنية رقابية مستقلة، تتلقى الشكاوى ضد الإدارة العامة أو موظفيها من قبل المتعاملين مع الإدارة من المواطنين أو المقيمين وفق شروط محدّدة تسعى لحلها بحيادية. تقوم بمبادرات ذاتية و توصي بتبسيط الإجراءات الإدارية وترفع لمجلس الوزراء تقريراً سنوياً بنتائج أعمالها. وصدر قانون ديوان المظالم رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨، استناداً إلى المادة (٣١) من الدستور وهي "الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط أن لا تضمن ما يخالف أحكامها". وبأشر ديوان المظالم عمله في مطلع شهر شباط من عام ٢٠٠٩.

عناوين الاتصال:

عمان شارع محمد داوود سليمان- خلف مجمع مكة مول - عمارة رقم (١٥)

هاتف الاستفسارات المجاني: ٠٨٠٠٢٢٢٨٤

الموقع الإلكتروني www.ombudsman.org.jo البريد الإلكتروني info@ombudsman.org

البريد الإلكتروني لرئيس الديوان abdelilh@ombudsman.org.jo

هاتف مقسم: ٥٨٠٢٦٣٠ -٦ فاكس: ٥٨٢١٨٣٢ -٦ ص.ب (١٤٢٨٠٦) عمان (١١٨١٤)

منظمات المجتمع المدني



الاتحاد النسائي الأردني العام

تأسس الاتحاد النسائي الأردني العام كهيئة أهلية نسائية تتمتع بالشخصية المعنوية وفقاً للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، بمبادرة شخصية من معالي العين إنعام المفتي والتي كانت تشغل منصب وزير للتنمية الاجتماعية آنذاك. ويهدف الاتحاد النسائي الأردني العام إلى تحقيق ما يلي:

الغاية الأولى: النهوض بواقع المرأة الأردنية ودمجها في عملية التنمية الشاملة من خلال ما يلي:

- العمل على تطوير قدرات وإمكانيات المرأة السياسية والاقتصادية والثقافية.
- تطوير وتحسين الكفاءة الذاتية لمهارات وقدرات المرأة من خلال التدريب والتأهيل.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بناء المجتمع .

الغاية الثانية: السعي إلى إيجاد توازن حقيقي واقعي ومقبول في الأدوار بين الرجل المرأة من خلال ما يلي:

- إحداث التغيير المؤثر على صانعي القرار تجاه دور المرأة وحقوقها.
- السعي إلى الحد من كافة أشكال التمييز الذي يحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في المواقع المختلفة.
- زيادة الوعي بأهمية دور المرأة على مختلف المستويات ذات العلاقة.

الغاية الثالثة: بناء القدرة المؤسسية للاتحاد التي تمكنه من تحقيق غاياته التي تتلاءم ومتطلبات العصر من خلال ما يلي:

- تنويع وتطوير برامج الاتحاد ومشاريعه وأنشطته كما ونوعاً .
- توسيع مجالات التعاون والتنسيق البناء محلياً وإقليمياً ودولياً .
- تطوير الأداء المؤسسي الفني والإداري والمالي للاتحاد .

عناوين الاتصال:

هاتف: ٥٦٧٤٢٥٧-٥٦٧٠٣٢٥ فاكس: ٥٦٩٤٨١٠
صندوق بريد: ٩٢٢١٢٦ عمان ١١١٩٢ الاردن خلوي: ٥٤٢٠٥١١/٠٧٩
البريد الإلكتروني: gfjw@orange.jo

الجمعية الأردنية للأخصائيين الاجتماعيين

الجمعية الأردنية للأخصائيين الاجتماعيين هي احدى المنظمات المعنية الوطنية التي تعنى بتعزيز العمل الاجتماعي كمهنة تنطوي على معرفة وممارسة البحث العلمي وضمان ان يتم ممارسة هذه المهنة من قبل أخصائيين مؤهلين معتمدين لدى الجمعية والجهات .

وقد عملت الجمعية معكم في مجال العنف ضد المرأة ومع وزارة التنمية الاجتماعية في كافة المجالات التي تعنى بالانسان لتحسين الأداء الاجتماعي للأفراد والجماعات وتمكينهم من مواجهة التحديات التي تعترضهم ومساعدتهم في استثمار مواردهم الى أكبر قدر ممكن مما فيه مصلحتهم الفضلى في التمتع بحياة كريمة ومجتمع مستقر آمن متكامل ينعم افراده بالعدالة والمساواة.

أما بالنسبة للغايات والأهداف لجمعيتنا فهي كالتالي :

- تعزيز العمل الاجتماعي كمهنة وضمان ان يتم من قبل اختصاصيين مؤهلين معتمدين من الجهات ذات العلاقة.
- تنظيم ممارسة مهنة العمل الاجتماعي من خلال وضع ميثاق اخلاقي وقواعد للممارسة في كافة مجالات العمل الاجتماعي .
- تنظيم ممارسة مهنة العمل الاجتماعي من خلال الميثاق الأخلاقي.
- تمثيل مهنة العمل الاجتماعي ولاخصائيين الاجتماعيين لدى الجهات الوطنية والدولية.

عناوين الاتصال:

هاتف : ٠٧٧٩٥٣٣٥٣٣

فاكس: ٠٥٣٥٥٤٩٤٢٠

صندوق بريد : ١٣٢٥٧ عمان ١١٩٤

الشبكة القانونية للنساء العربيات

تأسست الشبكة القانونية للنساء العربيات كجمعية عادية مسجلة لدى وزارة الداخلية وفق قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية الأردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٥، مقرها الرئيسي في الاردن ويحق لها فتح فروع اخرى داخل أو خارج المملكة.

الشبكة القانونية للنساء العربيات هي منظمة إقليمية غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى النهوض بالمرأة العربية العاملة في مجال المهن القانونية من خلال تيسير اجتماع النساء القانونيات العربيات، وتوفير منبر لتبادل الخبرات والتجارب ومناقشة التحديات والقضايا المشتركة، بالإضافة إلى توفير التدريب المتخصص وبرامج التطوير المهني التي تهدف إلى رفع الوعي القانوني العام وتعزيز القدرات الاحترافية للنساء القانونيات العربيات على الوجه الذي يمكنهن من المشاركة الفعالة في بناء مجتمعاتهن.

مشاريع الشبكة:

أبرز الإنجازات التي حققتها الشبكة القانونية من ٢٠٠٥ - كانون أول ٢٠١٢:
سعيًا من الشبكة في تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها؛ فإنها تعمل على تنفيذ نشاطات ومشاريع متعددة، لتساهم من خلالها في نشر الوعي القانوني ورفع قدرات العاملين في مجال المهن القانونية:

مشاريع تم إنجازها في بدايات عام ٢٠١٢

- ١- مشروع "تعزيز ضمانات الحق في المحاكمة العادلة"
(كانون الثاني ٢٠١١ - كانون الثاني ٢٠١٢) المرحلة الثانية
٢. برنامج "تعزيز القدرات القضائية للقاضيات الجدد من خلال التعلم بالملازمة والدورات التوعوية" (أيلول ٢٠١١ - حزيران ٢٠١٢)
٣. مشروع أعداد حملة كسب تأييد حق المرأة في الميراث شباط ٢٠١٢ - حزيران ٢٠١٢:
٤. مشروع تعزيز قدرات الصياغة التشريعية-المرحلة الثانية ايار ٢٠١٢ - كانون اول ٢٠١٢:

عناوين الاتصال:

الشبكة القانونية للنساء العربيات

هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٩٢١٧٢٣ / ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٩٢١٨٢٣ / ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٩٢٧٣٦٧

فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٩٢٣٦٧٦ موبيل: ٠٠٩٦٢٧٨٨٨٨٨٤٧٢

البريد الإلكتروني: info@qanouniyat.org الموقع الإلكتروني: www.qanouniyat.org



الجمعية الشركسية

تأسست الجمعية الخيرية الشركسية في ١٦/٠١/١٩٣٢م. تحت اسم "جمعية الإخاء الشركسية" في

عمان ومن أهداف الجمعية:

١. القيام بالأعمال الخيرية في سبيل البر والإحسان.
٢. إيجاد رابطة التعارف والتآلف بين الأعضاء والتعاون الأدبي والاقتصادي والاجتماعي ونشر ألوية الثقافة بينهم.
٣. تشجيع الأعضاء وأبنائهم على النشاط الرياضي والعمل على رعاية الشباب رياضيا واجتماعيا.
٤. تأهيل القادرين على العمل من الفئات المحتاجة بمشاريع انتاجية صغيرة فردية وجماعية من خلال قروض ميسرة بغية إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.
٥. مساعدة الطلبة المحتاجين على إتمام دراساتهم الجامعية بتأمين منح وقروض مالية ميسرة.
٦. إنشاء مرافق الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية مثل:
المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات ودور الرعاية الاجتماعية والمراكز الثقافية ودور الحضانه ورياض الأطفال ،
ودور العلم بكافة مستوياتها.
٧. القيام بمشاريع استثمارية لزيادة إيرادات الجمعية وفروعها منفردة أو بالتعاون مع الغير.
٨. تبادل الخبرات والبرامج الاجتماعية والثقافية والفنية في نطاق أهداف الجمعية مع الجمعيات المماثلة في الداخل والخارج.

عناوين الاتصال :

Email info@adighahasa.com

أو عن طريق الاتصال بنا مباشرة على العنوان التالي
الجمعية الخيرية الشركسية (المركز الرئيسي)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب ٢٦٣ - الرمز البريدي ١١١٨٣١

هاتف: ٠٢-٥٨٢٤٤٦-٩٦٢ / ٠١-٥٨٢٥١٨١-٩٦٢ + تلفاكس: ٠٧-٥٨٢٥١٧٥-٩٦٢+



الصدوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
The Jordanian Hashemite Fund for Human Development

الصدوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

تأسس الصندق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية عام ١٩٧٧ كمجموعة ريادة غير ربحية وغير حكومية تسعى لتحفيز التنمية البشرية المستدامة. ومن خلال شبكة من المراكز التنموية التابعة له والمنتشرة في مختلف أرجاء المملكة، يتمكن الصندق من تحفيز الناس للعمل معاً لتحسين ظروف معيشتهم وضمان وصولهم لحقوقهم الأساسية.

أهداف الصندق

١. تحفيز المشاركة الأهلية للقيام بدور قيادي في عملية التنمية المحلية المستدامة.
٢. تقديم خدمات التدريب، والأبحاث والمشورة لبناء قدرات الأفراد والمؤسسات.
٣. تنفيذ المشاريع التي تعالج قضايا تنموية محددة، والعمل على تمكين أفراد المجتمع والمساهمة في تحسين معيشة مختلف فئاته.
٤. العمل على بناء التحالفات وكسب التأييد للسياسات التي تهدف إلى تحقيق المشاركة المجتمعية والعدالة.
٥. استقطاب وحشد الموارد والدعم لتوفير شبكة أمان للأفراد الأكثر عرضة للتأثر بالأزمات.

عناوين الاتصال :

الصدوق الأردني الهاشمي

P.O BOX 5 1 18 Amman - Jordan 11183

info@johud.org.jo

رقم الهاتف: ٥٥٦٠٧٤١ رقم الفاكس: ٥٥١٥٩٥٠

مؤسسة أرض- العون القانوني هي منظمة حقوقية إقليمية غير حكومية مكرسة لمحاربة عدم المساواة من خلال نشر حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الشاملة في الأردن والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتلتزم مؤسسة أرض- العون القانوني بحق التنمية بمفهومها الشمولي، وبالعامل على تعريف الناس على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

الرؤية:

تمتد رؤية مؤسسة أرض- العون القانوني إلى الوصول لعالم عادل ومستقر يخلو من الاضطهاد والظلم. ومن أجل تحقيق هذا، تقوم مؤسسة أرض- العون القانوني بتمكين المهمشين والمستضعفين للوصول إلى حقوقهم والتمتع بها والتصرف نيابة عن أنفسهم. كما تسعى إلى دفع غير المستضعفين وأصحاب المصالح الآخرين من أجل الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المهمشين من خلال السعي لتوفير الحلول للضحايا ومحاسبة المعتدين قانونياً ومناصرة منفذي المهام الجديرين بالثقة وتوفير دعم السياسات الضروري والتوجيه أثناء البحث.

المهمة:

تقديم الخدمات القانونية المجانية للمجتمعات المحلية واللاجئين والمهاجرين في الأردن، وخلق وتدعيم ثقافة حقوق وكرامة الإنسان في المنطقة من خلال تعليم حقوق الإنسان، وبناء قدرات الحكومات والمواطنين كي يصبحوا عوامل فاعلة في الإصلاح والعملية الديمقراطية، والتركيز على التنمية الإنسانية بأشكالها الرئيسية في الدخل والتعليم والصحة وفرص العمل، والاستجابة لحاجات الدولة والمواطنين في الإصلاح التعليمي، وتمكين اللاجئين والمهاجرين، والمساواة في النوع الاجتماعي، والاستجابة والإغاثة الإنسانية.

عناوين الاتصال:

هاتف: ٠٦ ٤٦١٧٢٧٧ فاكس: ٠٦ ٤٦١٧٢٧٨

رقم الطوارئ: ٠٧٧٧٣٨٧٢٢١

البريد الإلكتروني: consult@ardd-legalaid.org

العنوان: جبل عمان - الدوار الثالث - شارع خليل مردم - بناية رقم ٨ - الطابق الأول
ص.ب. ٩٣٠٥٦٠ عمان ١١١٩٣ الأردن.



المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة ويعمل كمظلة داعمة لتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة للعمل معا لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية حيث يسهم المجلس في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة والنهوض بها وحمايتها بالإضافة إلى تقديم الدعم للمؤسسات والهيئات العامة والأهلية التي تعنى بقضايا الأسرة.

الرسالة: تعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب التغيرات الاجتماعية والثقافية في المملكة وتمثل الأدوار الاستراتيجية في كونه: هيئة فكرية للسياسات الوطنية، هيئة تنسيق ومتابعة، هيئة حشد الدعم للقضايا الأسرية.

يعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة في مجال حماية الأسرة بالتعاون مع كافة الشركاء من المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية على وضع الأطر والاستراتيجيات والبرامج الوطنية لحماية الأسرة من العنف الأسري والحد منه انطلاقا من النهج التشاركي الذي يؤكد على ان العنف الأسري ظاهرة متعددة الجوانب ولا يمكن لأي مؤسسة منفردة التصدي له مهما بلغت كفاءة المؤسسة وعلى ضرورة تكامل الخدمات وشموليتها خلال عملية الاستجابة لحالات العنف وما يتطلبه من العمل المشترك والتنسيق بين جميع المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة لضمان تقديم خدمات تكاملية لضحايا العنف الأسري حيث تكلفت بعدد من الانجازات منها:

- الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري
- الخطة الاستراتيجية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- نظام الاعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري
- نظام التتبع الآلي لحالات العنف الأسري System Tracking

عناوين الاتصال:

جبل عمان- شارع فوزي الملقى

ص.ب. ٨٥٨ - عمان ١١١٨٣٦ الأردن

هاتف: ٠٠٩٦٢٤٦٤٢٣٤٩٠ فاكس: ٠٠٩٦٢٤٦٤٢٣٥٩١

الموقع الإلكتروني www.ncfa.org.jo



المركز الوطني لحقوق الإنسان

المركز الوطني لحقوق الإنسان

المركز الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية مستقلة ذات نفع عام تتمتع بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦، بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري واستقلال تام في ممارسة الأنشطة والفعاليات الفكرية والسياسية والإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبأشر المركز أعماله في الأول من حزيران عام ٢٠٠٣.

الرؤية:

استكمال بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون وحماية كرامة الإنسان وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم بين أبناء أمتنا الأردنية الواحدة الكبيرة.

الرسالة:

حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها ومراقبة أوضاعها وتقديم المشورة والمساعدة القانونية لمحتاجيها، واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات على حقوق الإنسان لحد منها ووقفها وإزالة أثارها، وإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية وإدارة الحملات وإعلان المواقف وإصدار البيانات والمطبوعات وإعداد التقارير اللازمة.

الخدمات التي يقدمها المركز للنساء والفتيات والمعنفات:

- تلقي الشكاوي والإخباريات والمناشدات وبيانات الرأي باي انتهاك لحقوق الإنسان ولا سيما المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة.
- إجراء التحريات وجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول الشكاوي والإخباريات المقدمة للمركز ومتابعتها مع ولدى الجهات المعنية والعمل على تسويتها وإزالة آثار الانتهاك بالسرعة الممكنة.
- تقديم الارشاد والمشورة والمساعدة للمتضررين ولذوي المصلحة بخصوص الإجراءات الواجب اتباعها والجهات الواجب مراجعتها لوقف الانتهاك وإزالة اثاره.
- مراجعة التشريعات والعمل على تعديلها لموائمتها مع الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان
- تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والتثقيفية في جميع مناط المملكة
- تبادل المعلومات والخبرات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والعربية والمؤسسات الاقليمية والدولية المماثلة.
- إصدار تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن يتضمن جزءاً خاصاً منها حقوق المرأة والتي يتم التطرق إلى موضوع العنف ضد المرأة.
- إصدار نشرات تعريفية بالعنف ضد المرأة.
- إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة على الموقع الإلكتروني للمركز المتضمن للدراسات والتقارير الخاصة بالعنف ضد المرأة.

عناوين الاتصال:

صندوق البريد ٥٥٠٣ الرمز البريدي ١١١٨٣

هاتف: ٥٩٣٢٢٥٧ فاكس: ٥٩٣٠٠٧٢ الخط الساخن: ٠٨٠٠٢٢٣٢٠

الموقع الإلكتروني www.nchr.org.jo البريد الإلكتروني mail@nchr.org.jo



جمعية أبناء الأردن للتنمية ومناهضة العنف المجتمعي

الرؤية:

نحو مجتمع آمن ومستقرٍ خالٍ من العنف والعنف المضاد وعالم متحضر تسوده المحبة والألفة والتعايش الآمن.

الرسالة:

بناء وإعداد الإنسان الواعي القادر على التكيف في العيش بأمان مع مختلف أطياف البشر.

القيم:

- القيم الانسانية الراقية القائمة على التفاعل مع الآخر واحترامه.
- القيم المستمدة من الشرائع السماوية ونُبل الموروث الحضاري والأخلاقي.

الأهداف:

- الوصول إلى تعريف واضح لمعنى ومفهوم العنف المجتمعي.
- التعرف إلى أسباب ودوافع هذا السلوك الاجتماعي.
- التواصل مع كافة شرائح المجتمع للوصول إلى أنجع الآليات والوسائل لاجتثاث هذه الظاهرة السلبية.
- إثارة أجواء المحبة والمودة والألفة بين أبناء المجتمع الإنساني.



جمعية الأسر التنموية الخيرية
FAMILIES DEVELOPMENT ASSOCIATION

جمعية الأسر التنموية الخيرية

جمعية تنموية خيرية أردنية تؤمن بأهمية العمل ورفع شأن الأسرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في المجتمع المحلي وهي غير حكومية مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن بموجب قانون الهيئات والجمعيات تحت رقم (١٣٠٦)، وقد تم تأسيسها بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٩، وتعنى الجمعية بالنهوض بأوضاع الأسر الفقيرة ورفع شأن المرأة وجعلها شريكاً في المساهمة بحل المشكلات الاقتصادية ومشكلات الفقر التي تعاني منها المنطقة المستهدفة بشكل خاص وتمكينها من زيادة وعيها وتدريبها بشكل جيد ودمجها في التنمية المتكاملة للمجتمع، وتستهدف بخدماتها أكثر مناطق العاصمة عمان فقراً.

أهداف الجمعية:

- تدريب وتشغيل الأفراد العاطلين عن العمل من أبناء الأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية المستهدفة.
- تعزيز إنتاجية الأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية المستهدفة.
- توعية وإرشاد الأسر الفقيرة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المرتبطة بمجابهة مشكلتي الفقر والبطالة في المجتمعات المحلية المستهدفة.
- إقامة علاقات شراكة فعالة مع مؤسسات العمل الاجتماعي المعنية.
- بناء القدرات المؤسسية بما ينسجم مع الأهداف والبرامج والنشاطات المؤسسية.
- تنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين بما ينسجم مع البرامج والنشاطات المؤسسية.
- تهيئة الشباب في المجتمعات المحلية المستهدفة لدخول سوق العمل.
- تعزيز الدور التنموي للمرأة في المجتمعات المحلية المستهدفة.
- تهيئة الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة في المجتمعات المحلية المستهدفة.

خدمات الجمعية:

- وحدة الارشاد الأسري وتقديم استشارات قانونية واجتماعية ونفسية للمعنفات.
- وحدة تمكين المرأة.
- برامج توعية وتنقيف قانوني اجتماعي نفسي للشباب.
- وحدة رياض الأطفال .
- نادي الطفل.
- وحدة تكنولوجيا.

عناوين الاتصال :

تلفاكس: ٤٦١٢٧٢٣

البريد الالكتروني: fda@nol.com.jo



جمعية التمكين للنساء الجامعيات

أنشأت جمعية التمكين للنساء والجامعيات في الأردن سنة ٢٠٠٣ وهي مؤسسة تطوعية ذات رسالة انسانية تهدف إلى المساهمة في تنمية وتطوير أوضاع المرأة والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حتى تصل إلى حقوقها الإنسانية وتمكينها من المشاركة الفعالة والمتوازنة مع الرجل في عملية بناء المجتمع الأردني.

أهداف الجمعية:

١. إقامة المشاريع الانتاجية المدرة للدخل.
٢. تطبيق مهارات وخبرات المرأة الجامعية في حل المشاكل الناتجة عن كافة مستويات الحياة.
٣. العمل على تحقيق حياة خالية من العنف للفتيات والنساء.
٤. إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة.
٥. تدريب المرأة على المهارات المختلفة.
٦. توعية المرأة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

عناوين الاتصال

الهاتف: ٥٨٥٤٧١٦ الفاكس: ٥٨٥٤٧١٦



جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية

تأسست الجمعية عام ١٩٩٠ وسجلت تحت رقم ٩٢١ بتاريخ ٢٢ / ٧ / ١٩٩٠ وتتمتع هذه الجمعية كهيئة أهلية بالشخصية المعنوية فرعها الرئيسي في عمان ولها مركز في منطقة لواء المزار الشمالي / دير يوسف وعد الأعضاء المؤسسين (٢١) عضوا ويبلغ عدد الأعضاء الحالي (٨٠) عضوا ويجوز لها فتح مراكز في جميع انحاء المملكة الأردنية الهاشمية.

وتهدف رسالة الجمعية إلى تنمية وتأهيل وتحسين قدرات المرأة الريفية وتمكنها من رفع كفاءتها وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تساهم في صنع القرار ورسم السياسات في الخطط التنموية الشاملة ورفع مستوى الأسرة الريفية بشكل عام.

عناوين الاتصال :

فروع الجمعية :

المركز الرئيسي عمان - ضاحية الحسين

مركز الجمعية في دير يوسف - لواء المزار الشمالي

مركز الجمعية في وادي موسى - محل عرض للأزياء التراثية

مركز الجمعية في جبل عمان - شارع الطواحين - محل عرض للأزياء التراثية

مركز الجمعية - ابو علندا

هاتف ٠٠٩٦٢٦٥٥٣٢٩٤٨ ٠٠٩٦٢٦٥٥٣٧٢٩٨

www.sdrw.org.jo E-mail:-info@sdrw.org.jo



جمعية فتيات البداية للتنمية والتدريب الخيرية

الجمعية مكان يقدم الخدمات القانونية والاجتماعية وغيرها من الخدمات مثل غرفة المشاهدة حيث يوجد لدينا ما يقارب ٦٠ حالة مفتوح لها ملف داخل الجمعية وفي هذه الحالات يكون تقديم الخدمة اما قانونيا وذلك بتمثيلها في المحاكم من قبل المحامية ومنها تكون استشارات قانونية واجتماعية وذلك غير الاستشارات التي تأتينا عبر الهاتف ولكن حاليا لا يتوفر سوى خدمة الاستشارات القانونية والاجتماعية للأسر حيث ان خدمة التمثيل القضائي بالمحاكم كان لغاية سنة ٢٠٠٩ خلال مدة المشروع وفي حالة توفر الدعم المالي مستقبلا لمشروع مناهضة العنف ضد النساء ستقوم الجمعية بالتنفيذ القضائي في المحاكم.

كما وانه يوجد لدينا ما يقارب ٣٧ حالة مشاهدة داخل الجمعية منها ١٩ حالة مشاهدة قائمة وذلك بناءً على تحويل من المحاكم الشرعية مثل محكمة مادبا الشرعية - محكمة عمان الشرعية - محكمة ناعور الشرعية وكذلك محكمة الجيرة.

كما انه لدينا ١٢ حالة تمثيل قضائي في المحاكم الشرعية مثل قضايا النفقة بأنواعها : نفقة تعليم ونفقة زوجة ونفقة صغار) وقضايا ايضا اثبات طلاق ومشاهدة وضم ومنع سفر.

كما انه تم اعادة لم شمل أسرة من مادبا الى الضفة الغربية مع زوجها وأطفالها وايضا تم العديد من قصص النجاح في الاصلاح الاسري حيث كانت اخر حالة اصلاح اسري في الجمعية منذ اسبوعين وكانت مدة المشاهدة التي قضيت في الجمعية لهذه الأسرة بما يقارب سنة ونصف وكانت هذه الحالة حالة طلاق ولكن من خلال تدخل الجمعية بين الطرفين في محاولة الاصلاح وبالفعل تم الاصلاح بينهم.

الخدمات التي تقدمها الجمعية:

١. تقديم استشارات قانونية واجتماعية والاصلاح الأسري.
٢. تقديم خدمة المشاهدة
٣. تحويل الحالات إلى الجهات المختصة.

عناوين الاتصال

مادبا - شارع اليرموك - مجمع الحاج سليمان - الشوابكة - الطابق الثالث
هاتف: ٥٣٢٥٣٤٠٠ فاكس: ٥٣٢٥٣٧٠٠ خط الأمان: ٥٣٢٥٣٧٠٠
البريد الالكتروني: fatayat_albadia@hotmail.com

التأسيس

تأسست جمعية معهد تضامن النساء الأردني في العام ١٩٩٨ كهيئة مستقلة غير حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح بمبادرة عدد من النساء الأردنيات اللواتي آمنَ بأن قضية المرأة هي قضية المجتمع وبأن النساء شريكات في مواجهة التحديات العامة وفي صياغة توجهات المستقبل، وبأن الإقرار بحقوق المرأة هو التزام يقيم المساواة والعدل والحرية والكرامة الإنسانية لكل بني البشر بدون تمييز، وبأن تمتع المرأة بحقوقها شرط لازم لتحقيق التنمية والسلام والتقدم والازدهار والرفاه والأمن للأسرة والمجتمع والإنسانية.

من الأهداف

- ١- توعية وإعلام النساء عن الحقوق الأساسية المكفولة لهن بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بحقوق المرأة والدستور والقوانين الوطنية .
- ٢- تقوية وتمكين النساء من خلال برامج تدريبية وتعليمية وأنشطة ثقافية مختلفة بحيث يستطعن معرفة وتحديد الحقوق ذات الأهمية والأولوية بالنسبة لهن وبحيث يستطعن المطالبة بهذه الحقوق والدفاع عنها والعمل من أجل ضمان احترامها.
- ٣- تطوير مهارات النساء وخاصة القيادات الشابة في المجتمعات المحلية من خلال برامج التدريب والأنشطة المختلفة خصوصا في مجال استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومهارات القيادة.
- ٤- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق النساء ومتابعتها.
- ٥- تقديم وتوفير المعلومات المتنوعة وخدمات المساندة القانونية والاجتماعية في مجال الإرشاد ومساعدة وتأهيل النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة ضحايا العنف.
- ٦- المساهمة في جهود التنمية وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

أبرز البرامج والمشاريع ذات الصلة :

أولا : مركز عفت للإرشاد والخدمات القانونية والاجتماعية
ثانيا : شبكة المعرفة للنساء وموقع الإرشاد الإلكتروني
الالكتروني (عفت) الذي يقدم للنساء الاستشارات بأنواعها المختلفة إلكترونياً على يد نخبة من المستشارين المتخصصين.
وتوسعت الجمعية في تقديم خدماتها الالكترونية، وأصبحت أكثر تخصصاً في تقديم المعلومة والمعرفة، حيث أسست شبكة سمر خضر للمعرفة التي تضم حتى الآن المواقع التالية :

رقم التسلسل	اسم الموقع	مجال الاختصاص
١	تضامن sigi/jo	مجال الاختصاص جمعية معهد تضامن النساء الأردني Sisterhood is global institute / jordan http://www.sigi-jordan.org
٢	عفت	مركز الإرشاد الإلكتروني http://www.ehcconline.org / ٢٠١١
٣	أمان	المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة http://www.amanjordan.org
٤	إنصاف	مركز المرأة والقانون http://www.ensaf.org
٥	سميحة	مركز المرأة، الحياة العامة والمشاركة السياسية http://www.mowatinat.org
٦	سنابل	مركز المرأة، الاقتصاد والمرأة العاملة http://www.sanabil.org
٧	فرح	مركز شباب من أجل المساواة http://www.farah-shabab.org
٨	مجد	مركز معلومات المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الجنائية للنساء /http://www.iccarabic.org
٩	وعد	المرأة والاتفاقيات العربية الإقليمية والدولية http://www.waadnow.org
١٠	حياة	مركز المرأة والبيئة والتغير المناخي -now.org/http://www.green-clean
١١	أملي	مركز أملي بشارات للوثائق والكتب http://docs.amanjordan.org
١٢	حملات	إنسان http://petitions.ensan.net

عناوين الاتصال :

عمان - شارع وصفي النمل (الجاردينز)

مجمع تطوير العقارات- ط ٤ عمارة رقم ١٤٥

هاتف : ٩٦٢ ٦ ٥٥٤٣٨٩٤ + تلفاكس : ٩٦٢ ٦ ٥٥٤٣٨٦٧ / ٣

ص.ب ٤٧١٦ عمان ١١٩٥٣ الأردن

E- mail: sigilive@umniahlive.net

www.sigi-jordan.org www.ehcconline.org www.amanjordan.org



شركة التمويل الأصغر الوحيدة في الاردن التي تستهدف المرأة بشكل اساسي. وفي حين تنظر معظم مؤسسات الإقراض التجارية إلى المرأة ذات الدخل المتدني على أنها غير مجدية للتعامل المصرفي، فإننا نعتبرها من عوامل التغيير. إذ أن الاستثمار في المرأة يطلق أثراً مضاعفاً قوياً يؤثر إيجاباً على الأسر، بل وعلى مجتمعات بأكملها. كما أثبتت المرأة أنها مستفيدة ممتازة من التمويلات، بحيث تسدها في وقتها وتستثمرها على نحو مسؤول.

ولا يقف تركيزنا على المرأة عند هذا المجال. حيث تشكل النساء ٧٣٪ من كادر مؤسساتنا وتعيش الكثيرات منهن في نفس المجتمعات التي تعيش فيها عميلاتنا. ويتيح لنا هذا الأمر قياس الاحتياجات الحقيقية للنساء اللواتي نقدم الخدمة لهن وبناء علاقات عمل قوية معهن وتطوير منتجات وخدمات مستهدفة تراعي الجندر (النوع الاجتماعي).

رسالتنا

تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة لصاحبات المشاريع الصغيرة من ذوي الدخل المحدود لتحسين المستوى المعيشي لهن ولاسرهن وتمكين المرأة إقتصادياً واجتماعياً.

رؤيتنا

نحن في صندوق المرأة نتطلع الى مجتمع أكثر عدلاً ومساواةً تتمكن فيه النساء من كسر دائرة الفقر وتحقيق الإزدهار والرفاه لحياة متكاملة

عناوين الاتصال :

الهاتف +٩٦٢ ٦ ٥٦٦٦١٠٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٥٦٦٤٠٠٠

البريد الإلكتروني info@microfund.org.jo

صندوق بريد ٩٦٢٨٥٤-عمان ١١١٩٦ الأردن -وادي صقره -شارع عرار -بناية رقم ٢٣٨ / ب



ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني

تأسس الملتقى بتاريخ ٢/١٠/١٩٧٦ ، بموجب قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، وقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، ويحظى الملتقى بالرئاسة الفخرية لصاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، وهو ملتقى جامع لسيدات الأعمال الأردنيات وصاحبات المهن.

ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني هيئة أهلية غير ربحية يقوم بالمساهمة من موقعه في جهود التنمية الاقتصادية من خلال برامجها الهادفة إلى تعزيز مساهمة المرأة الأردنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفد الاقتصاد الوطني بالقدرات النسائية الكفوة المدربة القادرة على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم استقلالهن الاجتماعي والاقتصادي وضمان مشاركتهن الفاعلة في جميع محافل الحياة ونعمل طوعاً في خدمة هذا البلد في جميع مناطق المملكة ، وقد حرص القائمون على ادارة وسير العمل في الملتقى على الالتزام الاخلاقي والتطوعي لدعم مسيرة الملتقى من خلال تطبيق الحوكمة الرشيدة ، هذا مما أهل الملتقى للحصول على جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز " أفضل الممارسات " لمرتين على التوالي في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ منذ نشوء الجائزة .

عناوين الاتصال:

هاتف: ٥٥١١٦٤٧-٥٥١١٦٤٨-٠٦

فاكس ٥٥٣٠٠٩٢ -٠٦

البريد الالكتروني: admin@bpwa.org.jo

الموقع الالكتروني: www.bpwa.org.jo

ميزان للقانون

منظمة أردنية تأسست بتاريخ ٥ آب ١٩٩٨ كشركة غير ربحية مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة (رقم ٣) من قبل عدد من المحاميات والمحامين من أجل تعزيز حقوق الانسان واحترامها في الأردن بما يصون كرامة الانسان ويحترم آدميته.

وتسعى ميزان لتحقيق هدفها بتعزيز وحماية حقوق الانسان ورفع الوعي بها من خلال توفير الحماية القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الانسان والمساهمة في تمكين الفئات المستضعفة من التمتع بحقوقهم ورفع الظلم عنهم وضمان وصولهم للعدالة من خلال عمل ميداني وعملي مع هذه الفئات مباشرة وفي مختلف مواقعهم ومتابعة قضاياهم مع الجهات المعنية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمثيلهم أمام كافة المحاكم ومن خلال تقديم برامج ومشاريع وخدمات ذات طابع قانوني متخصص وبالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

غايات ميزان

١. نشر مبادئ حقوق الإنسان وضماناتها في القانون الوطني والدولي بما فيه الوسائل القضائية لحمايتها والتعريف بالأحكام والمبادئ الدستورية والقوانين المتعلقة بحماية الحقوق والحريات العامة في ضوء الميثاق الوطني الأردني والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
٢. المساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي المدني في اطار دولة القانون والمؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء.
٣. تعزيز وتطوير دور المحامين في نشر المعرفة القانونية والدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى ضمان حصانتهم وتمكينهم من أداء هذا الدور دون قيود.
٤. تشجيع وتطوير استخدام التقنيات الحديثة والمعلوماتية الخاصة بالمعرفة وتبادل المعلومات في مجال القانون وحقوق الإنسان.
٥. إعداد الدراسات والبحوث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساهمة في جهود تطوير وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.
٦. توفير المساعدة القضائية إلى طالبيها من المحتاجين خاصة من الفئات المستضعفة أو غير القادرة في المجتمع بالأطفال والنساء والعمال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمبادرة إلى تولي قضايا بهدف استصدار أحكام وسوابق قضائية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧. مراجعة التشريعات وتشجيع الحوار حول القوانين ومشاريع القوانين الوطنية ، وحول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز المشاركة وتوفير فرص المعرفة والمقارنة والمتابعة والاطلاع.

٨. تلقي الشكاوي وتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعتها بالوسائل القانونية.

٩. توفير مكتبة مرجعية للمحامين والحقوقيين ونشطاء حقوق الإنسان والباحثين والأكاديميين والمهتمين من الرجال والنساء وتوفير خدمات المعلومات والاتصال الإلكتروني من خلال شبكات الإنترنت في مجال القانون وحقوق الإنسان.

١٠. التعاون وتعزيز العلاقات بمختلف الأشخاص والهيئات المعنية بالقانون وحقوق الإنسان أو ذات الأهداف المشتركة.

١١. المساهمة في أعمال مبادئ وأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإعلانات المبادئ والحقوق الدولية وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وسائر ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الماسة بالكرامة والسعي لضمان - وتأكيد الراميتها القانونية وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ القانون والعرف الدولي.

١٢. استخدام مختلف الآليات القانونية المتاحة وطنياً وعربياً ودولياً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا بما في ذلك آليات الأمم المتحدة.

عنوان ميزان:

جبل الحسين ، شارع الرازي ، مجمع أبو بكر التجاري- الطابق الثاني.

ص.ب. ٩٢٨٣٥٧ ، عمان ١١١٩٠ الأردن

تلفون : ٥٦٩٠٦٩١ (+٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٩٠٦٨١ (+٩٦٢٦)

خط الإرشاد والمساعدة القانونية ٠٠٩٦٢٦٥٦٩٨٨٧٧

بريد إلكتروني mizan@nets.jo

الشبكة الإلكترونية www.mizangroup.jo

مركز العدل للمساعدة القانونية

جمعية تطوعية غير ربحية تأسست عام ٢٠٠٨ تهدف الى ضمان التمكين القانوني لغير المقتدرين من المواطنين الأردنيين والمقيمين في الأردن واللاجئين، تحت شعار "التقاضي حق للجميع".

يعمل المركز على تقديم الاستشارات القانونية والتمثيل القانوني، ونشر الوعي القانوني، واحترام سيادة القانون، وتمكين الفقراء ومحدودي الدخل والعمال الوافدين وطالبي اللجوء من الوصول إلى حقوقهم بالطرق المقررة قانوناً، عبر تسهيل وصول هؤلاء إلى المساعدة القانونية، من خلال التعاون مع محامين نظاميين وشرعيين متخصصين في مختلف القضايا الشرعية والجزائية والحقوقية يعاونهم شبكة من القانونيين المتطوعين المهتمين بالشأن العام.

معلومات الاتصال:

العاصمة

- المركز الرئيسي
العنوان: بناية ٤، شارع الإمام مالك، جبل عمان- الدوار الأول.
هاتف: ٠٦-٤٦٢٤٠٠٩ فاكس: ٠٦-٤٦٢٥٠٠٩ بريد إلكتروني: Info@jcla-org.com
- العيادة القانونية في جبل النظيف "صندوق المرحوم علي شريف الزعبي"
العنوان: جبل النظيف، مؤسسة الرواد- بجانب بريد النظيف
هاتف: ٠٦-٤٧٣٣٣١١ فاكس: ٠٦-٤٧٣٣٣١٠
- العيادة القانونية في جبل النصر " مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل"
العنوان: ماركا الجنوبية، دوار الندوة- عمارة رقم ٤٠ هاتف: ٠٦-٤٩١٦٧٠٠ فاكس: ٠٦-٤٩٠٢٥٨٤

مادبا

العيادة القانونية في مادبا "جمعية شراكة من أجل الديمقراطية"
العنوان: مادبا، بجانب البلدية - جمعية شراكة من أجل الديمقراطية.

هاتف: ٠٧٧/٩٣٧٠٩٤٩

الرزقاء

- العيادة القانونية ١ "مركز التوعية والإرشاد الاسري"
العنوان: الرزقاء الجديدة، مقابل حديقة البنك العربي - بجانب صيدلة زياد. هاتف: ٠٥-٣٨٦٣١٣٣
- العيادة القانونية ٢ "جمعية رعاية اسرة الجندي"
العنوان: الرزقاء، بجانب الحاوز - جمعية رعاية اسرة الجندي. هاتف: ٠٥-٣٨٦٣١٣٣
- العيادة القانونية ٣ / الرصيفة " جمعية اسكان الأمير طلال"
العنوان: الرصيفة - اسكان الامير طلال - شارع الملكة زين الشرف - بناية رقم ١٠٧ بجانب البريد
هاتف: ٠٥-٣٧٥٣٧٤٤ فاكس: ٠٥-٣٧٥٣٧٤٤



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

هاتف : ٥٥٦٠٧٤١ فاكس : ٥٥٢٦٧٦٨

خط المساعدة المجاني : ٠٨٠٠٢٢٩٥٥

٢٤ ساعة - ٧ ايام اسبوعيا

www.women.jo

